CL 135/8

A

October 2008

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المجلس

الدورة الخامسة والثلاثون بعد المائة

روما، 17 – 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2008

تقرير الدورة الثالثة والعشرين بعد المائة للجنة المالية

روما، 6–10 أكتوبر/تشرين الأول 2008

بيان المحتويات

	الصفحة
مسائل تستدعي اهتمام المجلس	5
	الفقرات
المقدمة	4–1
التقارير المالية والمتعلقة بالميزانية	26–5
المعالم المالية البارزة وحالة الاشتراكات الجارية والمتأخرات	13–5
الحسابات المراجعة– المنظمة في الفترة 2006–2007	21–14
الحسابات المراجعة ـ صندوق التسليف والادخار في المنظمة في 2007	22
الحسابات المراجعة – مجمع السلع والخدمات في المنظمة في 2007	26–23

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

K3500/A

مسائل الإشراف	30 –27
تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي	28–27
تقارير وحدة التفتيش المشتركة في الأمم المتحدة	29
ميثاق مكتب المفتش العام	30
المسائل المتعلقة بالسياسات المالية	43-31
التدابير الرامية إلى التشجيع على دفع الاشتراكات في موعدها	34–31
خطة الحوافز الرامية إلى التشجيع على دفع الاشتراكات	37–35
التقرير السنوي عن الصندوق الخاص لحالات الطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل	41–38
تجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص	43–42
المسائل المتعلقة بالميزانية	55–44
التقرير السنوي عن مصروفات تكاليف الدعم وعمليات الاسترداد	46–44
مراجعة الإجراءات الخاصة بالمادة 4– 5(ب) من اللائحة المالية	51–47
التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج التعاون التقني	55–52
مسائل الموارد البشرية	64–56
التقرير المرحلي عن تنفيذ استراتيجية إدارة الموارد البشرية وإطار السياسات ذات الصلة	58–56
التوظيف في الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في منظمة الأغذية والزراعة	59
مستويات التوظيف والوفورات الحالية والمتوقعة في التكاليف في مركز الخدمات المشتركة في بودابست	63–60
استعانة منظمة الأغذية والزراعة بالمتعاقدين والمتقاعدين	64

المسائل التنظيمية 74-65

استعراض مشروع تقرير لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل للمنظمة، ونظر لجنة المالية في تنفيذ خطة العمل الفورية، مع التركيز على طرق تكاليفها وأساليب تمويلها 71-65

طرق عمل لجنة المالية 74-72

المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي 87-75

معلومات محدثة عن خطة البرنامج للإدارة (2008-2009) 79-75

تقرير المراجع الخارجي بشأن الإدارة القائمة على النتائج

واستجابة الأمانة لتقرير المراجع الخارجي بشأن الإدارة القائمة على النتائج 81-80

معلومات محدثة بشأن مشروع Wings II 83-82

استراتيجية مراجعة الحسابات ـ برنامج عمل المراجع الخارجي لفترة السنتين 2008 – 2009 85-84

تعيين وإعادة تعيين المراجع الخارجي 87-86

مسائل أخرى 89-88

موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة والعشرين بعد المائة للجنة المالية 88

ما يستجد من أعمال 89

مسائل تستدعي اهتمام المجلس

تقرير الدورة الثالثة والعشرين بعد المائة للجنة المالية

	الفقرات
التقارير المالية والمتعلقة بالميزانية	
– المعالم المالية البارزة وحالة الاشتراكات الجارية والمتأخرات	5–13
– الحسابات المراجعة– المنظمة في الفترة 2006–2007	14–21
المسائل المتعلقة بالسياسات المالية	
– التقرير السنوي عن الصندوق الخاص لحالات الطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل	38–41
– تجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص	42–43
المسائل المتعلقة بالميزانية	
– التقرير السنوي عن مصروفات تكاليف الدعم وعمليات الاسترداد	44–46
– مراجعة الإجراءات الخاصة بالمادة 4– 5(ب) من اللائحة المالية	47–51
المسائل التنظيمية	
– استعراض مشروع تقرير لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل للمنظمة، ونظر لجنة المالية في تنفيذ خطة العمل الفورية، مع التركيز على طرق تكاليفها وأساليب تمويلها	65–71

تقرير الدورة الثالثة والعشرين بعد المائة للجنة المالية
روما، 6 – 10 أكتوبر/تشرين الأول 2008

المقدمة

1- قدمت اللجنة إلى مجلس المنظمة التقرير التالي لدورتها الثالثة والعشرين بعد المائة.

2- حضر الدورة الممثلون التالية أسماؤهم:

الرئيس:	السيد ياسر عبد الرحمن سرور (مصر)
نائب الرئيس:	السيد Lee Brudvig (الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	السيد Moungui Médi (الكاميرون)
	السيد Li Zhengdong (الصين)
	السيد Søren Skafte (الدانمرك)
	السيد Jean-Jacques Soula (فرنسا)
	السيد Eckhard W. Hein (ألمانيا)
	سعادة السيد Jorge E. Chen Charpentier Don (المكسيك)
	السيد Aamir A. Khawaja (باكستان)
	سعادة السيد Eudoro Jaén Esquivel (بنما)
	السيد Robert Sabiiti (أوغندا)

3- ولاحظت اللجنة أنه على الرغم من الطلبات المتكررة إلى أمانة برنامج الأغذية العالمي في الماضي، والمدرجة في التقارير السابقة للجنة المالية، فإن وثائق البرنامج لم تقدم للجنة وفقا للمواعيد المحددة. وأعربت اللجنة عن قلقها العميق من أثر هذا التأخير المتواصل على كفاءة عملها، ولاحظت اللجنة أنها قد تنظر، في المستقبل، في أمر تأجيل النظر في الوثائق التي لم تصل في حينها. كما وافقت اللجنة على أن من الواجب أن يقوم رئيس اللجنة بإعلام المديرة التنفيذية خطياً بشواغل اللجنة بغية التوصل إلى حل.

4- وعلى غرار ذلك، فقد وافقت اللجنة أيضاً على أن من الواجب الاتصال برئيس المجلس التنفيذي للبرنامج لدراسة إمكانية تقديم تقرير اللجنة إلى المجلس التنفيذي للبرنامج كبند دائم من بنود جداول أعماله.

التقارير المالية والمتعلقة بالميزانية

المعالم المالية البارزة وحالة الاشتراكات الجارية والمتأخرات

5- استعرضت اللجنة الوثيقة المتعلقة *بالمعالم المالية البارزة وحالة الاشتراكات الجارية والمتأخرات* والتي تسلّط الضوء على النتائج غير المراجعة للعمليات في الأشهر الستة الأولى من الفترة المالية 2008–2009 والأوضاع المالية للمنظمة حتى 30 يونيو/حزيران 2008. كما استعرضت اللجنة ورقة عمل عن حالة الاشتراكات المقررة حتى 1 أكتوبر/تشرين الأول 2008 ولاحظت عدداً من الاعتبارات الأساسية التي يمكن استخلاصها من ورقتي المناقشة المذكورتين.

6- وقد وصل حجم العجز في الحساب العام في 30 يونيو/حزيران 2008 إلى 218.8 مليون دولار أمريكي بالمقارنة مع رصيد قدره 465.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007. على أن هذه النتيجة المؤقتة لا يمكن أن تعتبر مؤشراً للحصيلة النهائية لأنها تغطي سنة كاملة من الاشتراكات المقررة وستة أشهر فقط من المصروفات. وأشارت التوقعات المتعلقة بالفترة حتى نهاية عام 2008 إلى أن العجز سيكون مماثلا لرصيد عام 2007. وأشارت اللجنة إلى النقاط البارزة التالية:

(أ) سُجّل تحسّن في معدل تحصيل الاشتراكات المقررة الجارية الذي بلغ 70.3 في المائة في 30 سبتمبر/أيلول 2008 بالمقارنة مع 64.0 في المائة في 30 سبتمبر/أيلول 2007. غير أن اللجنة أعربت عن قلقها العميق للغاية من استمرار المستوى المرتفع من متأخرات الاشتراكات عن السنوات السابقة (58.4 مليون دولار أمريكي و27.8 مليون يورو)، وهو ما زال يشكل عاملاً مهماً يقوّض السلامة المالية للمنظمة؛

(ب) وما يزال النقص في تمويل التغطية الطبية بعد نهاية الخدمة بالنسبة إلى سنوات الخدمة السابقة سبباً في حدوث عجز هيكلي في الحساب العام. ولاحظت اللجنة من جديد أن الاشتراكات المقررة لفترة السنتين والبالغة 14.1 مليون دولار أمريكي والمخصصة لتمويل التغطية الطبية بعد نهاية الخدمة، على نحو ما اعتمدها المؤتمر العام في نوفمبر/تشرين الثاني 2003، ما تزال غير كافية لضمان التغطية الكاملة لهذه الخصوم الكبيرة. واستذكرت اللجنة أنها قررت النظر في هذا الأمر في دورتها في مايو/أيار 2009 عندما ستقوم باستعراض التقييم الإكتواري الأخير لعام 2008 وتقديم توصيتها إلى المجلس بشأن تمويل التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة في سياق برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011.

7- وفي ضوء الانهيارات الأخيرة الواسعة في أسواق الأسهم، تلقت اللجنة معلومات محدثة عن آخر تقييم سوقي لحافظة الاستثمارات الطويلة الأجل التي تحتفظ بها المنظمة كتمويل جزئي للالتزامات المتعلقة بالموظفين. وقد انخفضت

القيمة السوقية لهذه الحافظة في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2008 إلى 248 مليون دولار أمريكي بالمقارنة مع 300 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007، مما يعكس الانخفاض الكبير في أسواق الأسهم خلال عام 2008. على أن العائد السلبي لحافظة استثمارات المنظمة الطويلة الأجل والبالغ 19 في المائة، كان أفضل من أداء السوق عامة (معدل سلبي بقيمة 31 في المائة)، وهو ما يرجع إلى تنويع حافظة المنظمة بما يشمل استثمارات الأسهم والسندات وكذلك ودائع باليورو وبالدولار الأمريكي. وقد وصلت قيمة إيرادات الاستثمارات الطويلة الأجل المسجلة لفترة الأشهر الستة الأولى من عام 2008 إلى 7.3 مليون دولار أمريكي (9.0 مليون دولار أمريكي عام 2007)، على أن الإيرادات النهائية لعام 2008 ستتأثر بأداء الأسواق في النصف الثاني من عام 2008.

8- وأعيد توظيف الاستثمارات القصيرة الأجل للمنظمة (المشكلة أساساً من مساهمات حسابات الأمانة الجاهزة عند الطلب لمصروفات المشروعات) في خلال عام 2008 في إيداعات مضمونة أكثر، وهي ما تزال تحقق عائداً إيجابياً صغيرا.

9- ووصلت قيمة مصروفات برنامج التعاون التقني خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2008 والمخصومة من اعتمادات الفترة 2006–2007 إلى 13.7 مليون دولار أمريكي، في حين أن الإنفاق مقابل اعتمادات الفترة 2008–2009 بلغ 1.0 مليون دولار أمريكي. وفي 30 يونيو/حزيران 2008، بلغت قيمة الإيرادات المؤجلة (الاعتماد غير المنفق) لبرنامج التعاون التقني 105.9 مليون دولار أمريكي. وأكدت الأمانة أنه ليس هناك من قيود على السيولة تؤثر على برنامج التعاون التقني. ولاحظت اللجنة أن هذه المسألة ستخضع لمزيد من الدرس في إطار البند 13 من جدول الأعمال.

10- وفي ما يتعلق بالمكونات الأخرى لاحتياطيات المنظمة، أُبلغت اللجنة أن رصيد صندوق رأس المال العامل في 30 يونيو/حزيران 2008 البالغ 25.2 مليون دولار أمريكي، ظل على ما كان عليه في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007. أما رصيد حساب الاحتياطي الخاص في 30 يونيو/حزيران 2008، فقد ارتفع إلى 43.6 مليون دولار أمريكي بالمقارنة مع 25.6 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007. ولاحظت اللجنة أن هذا الرصيد يتضمن نحو 25.5 مليون دولار أمريكي من أرباح سعر الصرف غير المحققة والمتعلقة بإعادة تحديد قيمة الاشتراكات غير المسددة باليورو؛ ومن ثم فإنه لم يجرِ دعم هذا المكوّن في حساب الاحتياطي بموارد نقدية فعلية. وأبلغت الأمانة اللجنة أن المنظمة ستجري استعراضاً لوظيفة حساب الاحتياطي الخاص، والغرض منه، والمعاملة الحسابية له، في سياق تنفيذ شروط المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام وستعرض اقتراحات بهذا الشأن على لجنة المالية لمراجعتها.

11- ولاحظت اللجنة أن وضع السيولة قد تحسن خلال فترة الصيف نتيجة ارتفاع معدل تلقي الاشتراكات المقررة الجارية حتى هذا التاريخ من عام 2008 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2007. أما في المرحلة المقبلة، فمن غير المتوقع أن يظلّ وضع السيولة إيجابياً ما لم يرد كمّ قدر ملحوظ من الاشتراكات بين شهري أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول من عام 2008 بنفس الوتيرة التي شهدها عام 2007، بما في ذلك على وجه الخصوص تلقي

الاشتراكات المستحقة من الدول التي تدفع أكبر الاشتراكات في الفصل الأخير من عام 2008 لتفادي اقتراض الأموال من المصارف لتسديد مصروفات التشغيل. ولاحظت اللجنة أن الظروف السائدة للأسواق ستجعل اللجوء في نهاية المطاف إلى الاقتراض من الخارج أمراً أشد صعوبة بالنسبة للمنظمة وستترتّب عنه تكاليف فائدة أعلى.

12- وإذ تُدرك لجنة المالية بالكامل بأن تسديد الاشتراكات في الوقت المطلوب هو السبيل الوحيد لتمكين المنظمة من تلبية المتطلبات النقدية التشغيلية دون اللجوء إلى الاحتياطيات الدستورية أو الاقتراض من الخارج، فقد حثت اللجنة كل البلدان الأعضاء على تسديد اشتراكاتها المقررة في مواعيدها كي تتمكّن المنظمة من تلبية المتطلبات النقدية التشغيلية لبرنامج العمل.

13- ولاحظت اللجنة مجدداً وبقلق بالغ حجم العجز المتراكم في الصندوق العام. وفي هذا الصدد أكد العديد من الأعضاء الحاجة إلى اقتراحات لتجديد موارد الاحتياطيات إلى مستويات تتسق مع المتطلبات التشغيلية الحالية للمنظمة. وقررت اللجنة إبلاغ المجلس بالوضع المالي العسير للمنظمة، ووضع اقتراحات لتجديد موارد الاحتياطيات في سياق برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011.

الحسابات المراجعة– المنظمة في الفترة 2006–2007

14- وفقاً للمادة 27–7(1) من اللائحة العامة، ناقشت اللجنة حسابات المنظمة المراجعة للفترة المالية 2006 2007.

15- وأشار المراجع الخارجي إلى صدور رأي قاطع بشأن حسابات المنظمة المراجعة للفترة المالية 2006 2007، وألقى الضوء على بعض النقاط الواردة في التقرير وهي على النحو التالي:

(أ) تحقق تحسن هامشي في صافي النقص في دخل المنظمة مقابل مصروفاتها في نهاية الفترة المالية 2006– 2007، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض في المخصصات المرصودة لتغطية التأخير في تحصيل الاشتراكات بمبلغ 67.6 مليون دولار أمريكي وزيادة في الإيرادات بسبب تغير سعر صرف الدولار بمبلغ 34.2 مليون دولار أمريكي.

(ب) ازداد العجز في رصيد الحساب العام بشكل مطرد خلال الفترات المالية الثلاث الأخيرة وبلغ 465.4 مليون دولار أمريكي في نهاية الفترة المالية 2006–2007. وكجزء من التغييرات التي طرأت على السياسات المحاسبية، سجلت المنظمة مبلغاً إضافياً قدره 397.7 مليون دولار أمريكي لتحمل الالتزامات المتصلة بالموظفين وخفّضت المخصصات لتغطية التأخير في تحصيل الاشتراكات بمبلغ 161 مليون دولار أمريكي. وعلى الرغم من أن الالتزامات المتصلة بالموظفين أصبحت الآن مسجلة

بالكامل، بقي مبلغ 404.6 مليون دولار أمريكي دون تمويل. (لم تُسجل هذه الالتزامات بالكامل في الكشوفات المالية، بموجب السياسات المحاسبية السابقة، وأفصِح عنها في مذكرة).

(ج) لجأت المنظمة بشكل مكثّف إلى الاقتراض من الخارج أثناء الفترة 2006 – 2007 وبلغت تكاليف الاقتراض 1.8 مليون دولار أمريكي. ولتوقيت تحصيل الاشتراكات المقررة تأثير مباشر على وضع السيولة في المنظمة.

(د) في ضوء ما هو معلوم عن اتساع الفجوة في استرداد تكاليف خدمة المشروعات، وزيادة تكاليف الموظفين، واللجوء المتكرر للاقتراض من الخارج وتباطؤ تسليم مشروعات برنامج التعاون التقني، ينبغي أن تعيد المنظمة النظر في النموذج الحالي لعملها وأن تنظر مدى كفاية الاحتياطيات الداخلية.

(ه) قوبلت الخطوات التي اتخذتها المنظمة من أجل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالترحيب وأسفرت عن تحسين عرض الكشوفات المالية. ومع ذلك، فقد لوحظ أن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في منظمة فيها مكاتب ميدانية مثل منظمة الأغذية والزراعة يتطلب رصداً دقيقاً للتكاليف والتوقيت.

(و) لوحظت جوانب الضَعف التي تعاني منها المكاتب الميدانية في الجوانب المختلفة للرقابة الداخلية، والرصد، والتوثيق، ودقّة توقيت تنفيذ المشروعات وإقفالها، ومدى توافر موارد تكنولوجيا المعلومات واستخدامها. وكان هناك تأكيد على أهمية بناء قدرات تلك المكاتب في سياق تطبيق اللامركزية.

(ز) أثّر الافتقار إلى تحديد واضح لمصدر للتمويل على مشروع نظام إدارة الموارد البشرية في مراحله الأولى. وقد أوصى المراجع الخارجي بضرورة أن تحدد المنظمة وتضمن في المستقبل بالدرجة الأولى مصدراً للتمويل قبل أن تقرر المضي في تنفيذ أي مشروع كبير.

(ح) ينبغي أن تنظر المنظمة في الحاجة إلى تهيئة أجزاء من حزمة برمجيات نظام إدارة الموارد البشرية لتتلاءم بشكل أفضل مع احتياجات العمل.

(ط) حرصاً على تحقيق القيمة الكاملة لنظام إدارة الموارد البشرية، ينبغي أن تعيد المنظمة النظر في مدى كفاية القدرة على الاتصال مع المكاتب الميدانية لدعم الوظائف المنفذة واتخاذ خطوات لمعالجة جوانب القصور المحددة في نظام إدارة الموارد البشرية.

(ي) أُثني على الجهود التي بذلتها المنظمة للاستجابة لكثير من الملاحظات والتوصيات المتصلة بأمن النظام، والتوثيق، ورفع مستوى المهارات في وحدات العمل، واستحداث إجراءات رسمية لمواجهة الطوارئ.

(ك) إنّ ازدياد الأتمتة والطلبات على موارد تكنولوجيا المعلومات تؤكد الحاجة إلى إنشاء آلية مناسبة لإدارة تكنولوجيا المعلومات من أجل وضع سلّم بالأولويات للطلبات المتنافسة.

(ل) ينبغي الاعتراف على مستوى المنظمة بالمخاطر المرتبطة بعدم وجود خطة لإعادة الأوضاع إلى حالتها السابقة والاعتماد على تدابير منفردة قائمة بحد ذاتها.

(م) أُثني على الخطوات التي اتخِذت للتصدي لمجالات تحليل المخاطر وتخطيط المراجعة، وإصدار تقارير المراجعة في الوقت المناسب ومتابعتها، وفصل المسؤوليات بين المراجعة وأعمال التحقيق.

(ن) في ما يتصل بالخطوات التي اتخِذت لإصلاح برنامج المراجعة المحلية، كان هناك تأكيد على أهمية الحرص على أن يواصل البرنامج تغطية المكاتب الميدانية أثناء فترة انتقال مسؤوليته إلى مكتب المفتش العام.

(س) ألقت قيمة المراجعة المالية لعمليات الاستعانة بالخبراء الاستشاريين والأفراد الذين يستعان بهم بموجب اتفاقات الخدمات الشخصية، التي تجريها شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل، الضوء على ضرورة تشجيع مزيد من المنافسة، ووضع قوائم بالخبراء خاصة بكل شعبة، وتوثيق عملية الاختيار والتقييم على نحو أفضل، والاحتفاظ بمعلومات أكثر شمولاً عن الخبراء.

(ع) تشجيع نشر معلومات عن الخبراء الذين يقع عليهم الاختيار، وكذلك جميع النظم والقواعد التي تحكم عملية الاختيار، وانطباق معايير الأهلية على الخبراء، على الموقع العام الخاص بالمنظمة على شبكة الإنترنت؛ و

(ف) كان هناك تأكيد على مسألة وضع إطار شامل للقواعد التي يمكن الاسترشاد بها في اختيار وتعيين الخبراء الاستشاريين والأفراد الذين يستعان بهم بموجب اتفاقات الخدمات الخاصة لخدمة المشروعات الطارئة، باعتبارها تختلف عن مشروعات إعادة التأهيل أو المشروعات الأخرى.

16- وقد أعرب المراجع الخارجي عن تقديره للتعاون الذي أبداه المدير العام وموظفو مكتبه وموظفو المنظمة.

17- ورحبت اللجنة بإصدار المراجع الخارجي لرأي قاطع بشأن حسابات الفترة 2006–2007، وأعربت عن تقديرها لجودة التقرير المقدم. وأشارت اللجنة إلى الحاجة أن تقوم المنظمة بمتابعة نشطة لكل التوصيات الصادرة عن المراجع الخارجي.

18- وأعربت اللجنة كذلك عن شكرها الخالص للعمل الذي قام به المراقب والمراجع العام في الهند لمدة ست سنوات، والذي انتهت ولايته كمراجع خارجي للمنظمة بمراجعة حسابات الفترة 2006–2007.

19- ورحبت اللجنة برد الفعل الإيجابي الذي أبدته الأمانة إزاء تقرير المراجع الخارجي واستذكرت أنّ تفاصيل أعمال متابعة كل توصية سوف ترد في التقارير التي ستُرفع إلى لجنة المالية في عام 2009. ولاحظت اللجنة أن كثيراً من القضايا الرئيسية التي أثيرت في تقرير المراجع الخارجي تتفق مع التوصيات الواردة في تقرير التقييم الخارجي المستقل واستعراض الأصول والفروع، مما سيتيح للمنظمة فرصة لتركيز جهودها على هذه التوصيات الرئيسية.

20- ورداً على أسئلة محددة، أحاطت اللجنة بما يلي:

- يرجع السبب في مركز المنظمة المالي المتدهور في جانب منه إلى النقص في السيولة من جراء التأخير في تحصيل الاشتراكات المقررة من الأعضاء. ويرتبط الخلل المالي الرئيسي الطويل الأجل بالالتزامات

غير الممولة المتصلة بالموظفين، وهي مشكلة تعاني منها الأمم المتحدة عموماً، كما أنها كانت موضع بحث بانتظام في لجنة المالية؛

- سوف تعرض الأمانة على لجنة المالية للدرس اقتراحات منفصلة تتعلق بالفجوة بين استرداد تكاليف خدمة المشروعات والمصروفات المتصلة بها؛
- وينبغي إيلاء العناية الواجبة لتحسين مستوى وجودة تقارير الإدارة والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، وخصوصاً في ما يتصل بالموارد البشرية.

21- وقد أحاطت اللجنة علماً بالتعليقات والإيضاحات التي قدمها كل من المراجع الخارجي والأمانة، وأوصت بأن يقدم المجلس الحسابات المراجعة للفترة 2006–2007 إلى المؤتمر العام لاعتمادها. وعلى هذا فقد وافقت اللجنة على إحالة مشروع القرار التالي إلى المؤتمر العام.

مشروع قرار المؤتمر العام

حسابات المنظمة المراجعة للفترة 2006–2007

إن المؤتمر العام،

بعد أن نظر في تقرير الدورة السادسة والثلاثين بعد المائة للمجلس،
وبعد أن تدارس حسابات المنظمة المراجعة للفترة 2006–2007، وتقرير المراجع الخارجي بشأنها،
يعتمد الحسابات المراجعة.

الحسابات المراجعة – صندوق التسليف والادخار في المنظمة في 2007

22- أخذت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة (FC 123/3b) – *الحسابات المراجعة ـ صندوق التسليف والادخار في المنظمة في 2007*.

الحسابات المراجعة – مجمع السلع والخدمات في المنظمة في 2007

23- استعرضت اللجنة الوثيقة FC 123/3c – *"الحسابات المراجعة ـ مجمع السلع والخدمات في المنظمة في 2007"*، وأخذت علماً بالفائض التشغيلي الذي حققه مجمع السلع والخدمات وبالاكتفاء المالي الذي تمتع به في الفترة المذكورة.

24- وأيّد أحد الأعضاء توصية التقييم الخارجي المستقل بضرورة تشغيل مجمع السلع والخدمات على اعتباره عملية مستقلة تماماً عن المنظمة. واستمعت اللجنة إلى توضيح من الأمانة مؤداه أن التوصية 8 - 20(ب)[1] الواردة في تقرير التقييم الخارجي المستقل، والموجهة إلى الإدارة، تُعتبر توصية غير عملية نظراً للعلاقة القانونية والهيكلية الحساسة بين مجمع السلع والخدمات والمنظمة، وكذلك نظراً للقيود المتصلة باتفاقية المقر والبلد المضيف.

25- وذكّرت اللجنة بأن القرار الخاص بعرض الحسابات السنوية المراجعة لمجمع السلع والخدمات على لجنة المالية لاعتمادها قد نشأ عن قرار المؤتمر 97/16، وأن هذا القرار لا يلغيه إلا المؤتمر العام نفسه.

26- ووافقت لجنة المالية على الحسابات السنوية لمجمع السلع والخدمات لسنة 2007.

مسائل الإشراف

تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي

27- استعرضت لجنة المالية التقرير ولاحظت بارتياح حدوث تقدم ملحوظ في تنفيذ التوصيات منذ دورتها الأخيرة. كما لاحظت اللجنة أن التوصيات العالقة في التقرير قد استُعرضت وأن المنظمة قد أنجزتها أو شارفت على إنجازها.

28- وأثنت اللجنة على عمل المراجع الخارجي من أجل ضمان إحراز تقدم ملموس على صعيد تنفيذ التوصيات.

تقارير وحدة التفتيش المشتركة في الأمم المتحدة

29- لم تعرض على الدورة الحالية للجنة المالية أية تقارير من وحدة التفتيش المشتركة.

ميثاق مكتب المفتش العام

30- أخذت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة FC 123/6 – *ميثاق مكتب المفتش العام*.

[1] التوصية 8 20(ب) الواردة في تقرير التقييم الخارجي المستقل " يجب أن يدار مجمع السلع والخدمات والصندوق بوصفهما عمليتين مستقلتين تماما. أما العمليات اليومية لمجمع السلع والخدمات فيجب التعاقد بشأنها وإدارتها بواسطة منظمة خارجية مناسبة لديها خبرة في تجارة التجزئة".

المسائل المتعلقة بالسياسات المالية

التدابير الرامية إلى التشجيع على دفع الاشتراكات في موعدها

31- درست اللجنة الوثيقة FC 123/7 وناقشت عدداً من التدابير لتحسين دفع الاشتراكات في موعدها. ورحبت اللجنة أيضاً بالمعلومات المتعلقة بالمدفوعات الضخمة الأخيرة والتوقعات النقدية المحدثة التي قدمتها الأمانة كجزء من المعالم المالية البارزة.

32- ومع الإقرار بأن بعض البلدان تواجه أوضاعاً اقتصادية بالغة الصعوبة، فقد لاحظت اللجنة أن حالة السيولة في البرنامج العادي حرجة وأنها لا يمكن أن تتحسن إلا من خلال تسديد الأعضاء للاشتراكات المقررة في موعدها.

33- وأيدت اللجنة كل التدابير القائمة حالياً لتشجيع الأعضاء على تسديد مدفوعاتهم في موعدها، وأكدت على ضرورة تطبيق التشدد في تطبيق مثل هذه التدابير. ولاحظت اللجنة أن أياً من الأعضاء لم يعرب حتى هذا التاريخ عن اهتمامه بالاستفادة من التسهيل الذي يتيح، في ظل ظروف معينة، طلب تسديد الاشتراكات بالعملات المحلية غير القابلة للتحويل، على نحو ما أقره المؤتمر العام في دورته الرابعة والثلاثين في نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

34- واتفقت اللجنة على أن تقترح التدابير التالية على المجلس وأن ترجئ إجراء المزيد من المناقشات بشأن التدابير الأخرى إلى دورة لاحقة، بحيث تستنير هذه المناقشات بما ستخلص إليه لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل:

- ينبغي تذكير الدول الأعضاء المؤهلة بخيار طلب التسديد بالعملات غير القابلة للتحويل؛
- ينبغي الطلب إلى الدول الأعضاء التي لديها متأخرات تفوق حجم الاشتراكات المستحقة عن السنتين التقويميتين السابقتين أن تتقدم بخطة للتقسيط إلى لجنة المالية لتسديد اشتراكاتها المقررة كي تقوم اللجنة بمراجعتها ويوافق عليها من ثمّ المؤتمر العام؛
- في بداية كل فترة مالية، ينبغي تشجيع الدول الأعضاء كافة على تقديم جدول لتسديد الاشتراكات المقررة المستحقة عليها؛
- وينبغي أن تطبق الأحكام القائمة بشأن فقد حقوق التصويت بصورة صارمة، وأن يستند أي قرار بشأن إعادة إنشاء هذه الحقوق على توثيق واضح.

خطة الحوافز الرامية إلى التشجيع على دفع الاشتراكات

35- استذكرت اللجنة مداولاتها السابقة في عدد من الدورات الماضية بشأن مدى فعالية خطة الحوافز وملاءمتها في ضوء المستويات المتصاعدة من المتأخرات والاشتراكات المقررة الجارية غير المسددة والعواقب الوخيمة لذلك على مستويات السيولة في المنظمة. واستعرضت اللجنة الوثيقة FC 123/8 – *خطة الحوافز الرامية إلى التشجيع على دفع الاشتراكات* – وأحاطت علماً بطلب المدير العام إلى لجنة المالية تأكيد الإبقاء على معدل الحسم السنوي عند الصفر بالنسبة للاشتراكات المقررة لعام 2009، وهو المعدل الذي اقترحته لجنة المالية لأول مرة في دورتها المنعقدة في سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول 2004، ووافق عليه المجلس، ثم أكدته اللجنة من جديد في الأعوام 2005 و2006 و2007.

36- ورأى العديد من أعضاء لجنة المالية أن خطة الحسم ليست فعالة بالنظر إلى أن دورة الميزانية لدى البلدان الأعضاء والقضايا السياسية الأخرى تشكل الاعتبارات الطاغية التي تحدد توقيت مدفوعاتها إلى المنظمة. وأشار أعضاء آخرون إلى أهمية استئناف العمل بمعدل حسم معتدل ليكون بمثابة رسالة موجّهة إلى البلدان الأعضاء ولتوفير حوافز إيجابية تشجّع على التسديد الفوري للاشتراكات. واقترح بعض الأعضاء إعادة النظر في قواعد الخطة، التي أرسيت أصلاً عام 1991 وخضعت للتعديل آخر مرة في عام 1997، وإدخال سمات جديدة عليها بحيث تتماشى مع الأوضاع الراهنة ومع احتياجات المنظمة.

37- وبعد المداولة، اتفقت اللجنة (باستثناء عضو واحد) على الإبقاء على معدل الحسم عند الصفر بالنسبة لاشتراكات عام 2009 وإعلام المجلس بذلك. واتفقت اللجنة على إحالة الموضوع إلى دوراتها المقبلة لمناقشة مسألة الحوافز للتسديد الفوري، وذلك بالاستناد إلى ورقة تعدها الأمانة في هذا الصدد وتتضمّن معلومات عن تجارب وكالات الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بخطط الحوافز.

التقرير السنوي عن الصندوق الخاص لحالات الطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل

38- ذكّرت اللجنة بأن الغاية الرئيسية من الصندوق الخاص لحالات الطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل هي المساهمة في الاستجابة العاجلة للمنظمة في حالات الأزمات، والتي تعززت بشكل ملموس بفضل هذه الأداة المرنة.

39- وأعربت اللجنة عن ارتياحها لنتائج استخدام الصندوق وتقديرها للجهات المانحة له.

40- وأحاطت اللجنة علماً بالسلفة المقدمة من الصندوق للتعويض جزئياً عن التكاليف الإضافية للمؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغيّر المناخ والطاقة الحيوية. وأقرّت بالطابع الاستثنائي لحالة الأغذية والزراعة التي كانت سائدة عند انعقاد المؤتمر المذكور، وهو ما دفع المنظمة إلى اعتباره، وبصورة استثنائية، حالة من

حالات الطوارئ. وأشارت اللجنة إلى أن موارد الصندوق قد تمّ تجديدها بالكامل من مساهمات الجهات المانحة من خارج الميزانية، وأن أياً من أموال البرنامج العادي لم يُستخدم في تغطية التكاليف الإضافية.

41- وأخطر أحد الأعضاء اللجنة بقلقه إزاء استخدام الصندوق في إطار المؤتمر الرفيع المستوى، وأنه لن يتمكن بسبب ذلك من تقديم المساهمات له.

تجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص

42- أخذت لجنة المالية علماً بوثيقة المؤتمر C2008/3 التي أُبلغ الأعضاء بموجبها بأن المقترحات الخاصة بتجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص سوف تُعرض على المؤتمر العام في 2009 ضمن برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011.

43- ولاحظت لجنة المالية في ما يتصل بوضع المقترحات الخاصة باحتياطيات المنظمة، أنّ الأمانة سوف تدرس أيضاً وظيفة الاحتياطيات، والغرض منها وطريقة التعامل المحاسبية معها في ضوء شروط تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وسوف تقدم أي مقترحات إلى لجنة المالية لمراجعتها.

المسائل المتعلقة بالميزانية

التقرير السنوي عن مصروفات تكاليف الدعم وعمليات الاسترداد

44- نظرت اللجنة في *التقرير السنوي عن مصروفات تكاليف الدعم وعمليات الاسترداد* المتعلق بسياسة تكاليف الدعم في المنظمة للفترة الممتدة من يونيو/حزيران 2007 إلى مايو/أيار 2008. وأعربت اللجنة عن ارتياحها لأن معدلات تكاليف دعم المشروعات في الفترة قيد الاستعراض قد طُبِّقت ضمن السياسة المعتمدة.

45- ولاحظت اللجنة بقلق العجز المستمر والمتصاعد في استرداد تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي للأنشطة الممولة من خارج الميزانية، على نحو ما أبرزه المراجع الخارجي وعُرض في تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2006–2007. وأبدت اللجنة ارتياحها للمشاورات المشتركة بين الوكالات بشأن تنسيق سياسات استرداد التكاليف، والتي تشارك فيها المنظمة بنشاط. وأيدت اللجنة الاقتراح الداعي إلى توسيع نطاق سياسة تكاليف الدعم ليشمل تكاليف غير مباشرة ثابتة، وأشارت إلى أنها تتطلع إلى تلقي اقتراح بهذا الشأن في التقرير السنوي المقبل.

46- وأُبلغت اللجنة بوجود خطرين اثنين يحدقان بالإدارة المالية ويرتبطان بزيادة حجم إيرادات تكاليف الدعم وهما: حدوث ثغرات في تمويل خدمات الدعم الإداري والتشغيلي، وعلى رأسها تكاليف الموظفين، في حال اختلف تسليم المشروعات عن الخطط الموضوعة؛ وانقضاء تكاليف الدعم غير المنفقة في نهاية الفترة المالية. كما أخذت اللجنة

علماً بالتوصية الواردة في خطة العمل الفورية لإدراج الأحكام المتعلقة بنقل الأموال من فترة مالية إلى أخرى، بغية تسوية الإيرادات والمصروفات. وأيدت اللجنة من حيث المبدأ اعتماد آلية للترحيل بغية التخفيف من المخاطر الإدارية المالية المتعلقة بإيرادات تكاليف الدعم، وطلبت إلى الإدارة عرض اقتراح بهذا الشأن لدراسته في دورتها المقبلة في مايو/أيار 2009.

مراجعة الإجراءات الخاصة بالمادة 4– 5 (ب) من اللائحة المالية

47– كمتابعة لمداولاتها في دورتها في مايو/أيار 2008، استعرضت اللجنة الإجراءات الخاصة بالمادة 4– 5(ب) من اللائحة المالية.

48– ولاحظت اللجنة التاريخ التشريعي للمادة 4– 5(ب) من اللائحة المالية،[2] التي أقرها المؤتمر العام في دورته التاسعة عام 1957، وكذلك المداولات الماضية بشأن هذه المادة، بما فيها المداولات التي شهدتها دورة لجنة المالية عام 1972 بالاستناد إلى تقرير لمشاورة للخبراء عام 1966، وعندما تم إدخال نظام البرامج – الميزانية.

49– ودرست اللجنة الممارسة التي اتبعتها على مدى سنوات عديدة والرامية إلى التوفيق بين صلاحيتها في الموافقة على عمليات النقل بين أبواب الميزانية، خلال عدد محدود من الدورات القصيرة، وحاجة الإدارة إلى تعديل تنفيذ برنامج العمل والميزانية ليتناسب مع الظروف الناشئة والأوضاع غير المنظورة. ورأت اللجنة أن من المرغوب فيه تحسين ممارستها هذه في ضوء المبادئ الجديدة المتعلقة بالرصد والإشراف من قِبل الأجهزة الرئاسية بالنسبة إلى تنفيذ البرنامج والميزانية في سياق الإدارة المستندة إلى النتائج.

50– وستسفر بعض المبادئ الواردة في خطة العمل الفورية عن إحداث تحسينات في الإشراف على الميزانية. وعلى سبيل المثال فإن تجميع الهيكل البرامجي والفصل الواضح للميزانية الإدارية عن الميزانية الفنية سيتيحان قدراً أكبر من الرقابة المفيدة لعمليات النقل بين الأبواب. وبالمثل، فإن إشراك لجنة البرنامج في استعراض التعديلات على برنامج العمل المعتمد سيؤكد على أهمية إدارة الميزانية المستندة إلى النتائج.

51– وكي تتمكّن اللجنة من تأدية وظيفتها على النحو المبيّن في المادة 4– 5(ب) من اللائحة المالية بصورة مستمرة خلال الفترة المالية، فقد وافقت على الإجراء المحتمل التالي لرفع التقارير:

- ترفع الأمانة إلى لجنتي المالية والبرنامج في شهر سبتمبر/أيلول من السنة الأولى للفترة المالية، بغرض استعراضه من جانبهما واعتماده من قبل لجنة المالية، خطة أولية لإعطاء فكرة أولية عن عمليات

[2] المادة 4– 5(ب) من اللائحة المالية – "(1) للمدير العام، بعد الحصول على موافقة لجنة المالية، أن يجري عمليات نقل من باب لآخر من أبواب الميزانية فيما يتعلق بالمصروفات التي لا تترتب عليها التزامات مالية إضافية جارية أو مستقبلية على الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبة. وللمجلس أن يجري هذا النقل فيما بين دورات انعقاد لجنة المالية. (2) للمدير العام أن يجري، بعد موافقة المجلس، عمليات نقل من باب لآخر من أبواب الميزانية في الحالات التي لا تدخل في اختصاص لجنة المالية".

النقل المتوقعة بين أبواب الميزانية خلال فترة السنتين، إن وجدت، مع شروح محددة لها. ويتم تحديث هذه الخطة وعرضها على اللجنتين على أساس متجدد على امتداد الفترة المالية مشفوعة بأي تحديثات قد تطرأ على المبالغ والمخصصات. وفي حال حدوث المزيد من التغيرات نتيجة ظروف مشروعة غير منظورة ضمن هامش اسمي معيّن، فإن اللجنتين ستكتفيان بأخذ العلم بالأرقام المعدلة. وإذا كانت عمليات النقل أكبر من الهامش الاسمي، سيتعيّن على الأمانة حينها أن تلتمس مجدداً موافقة لجنة المالية على عمليات النقل المحدثة بين أبواب الميزانية، على أن تؤخذ في الحسبان الملاحظات الواردة من لجنة البرنامج.

وقد طلبت اللجنة إلى الأمانة إعداد تفاصيل عن هذا الإجراء، بما في ذلك الهامش الاسمي، الذي يمكن أن يتراوح بين 1 و5 في المائة لكل باب من أبواب الميزانية، كي تنظر فيها في دورتها المقبلة.

التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج التعاون التقني

52- أعربت اللجنة عن ارتياحها العام لمحتوى التقرير المرحلي، ولاحظت أنه ركز على وضع الموافقات والمصروفات، وأنه لم يهدف إلى الإبلاغ عن النتائج والآثار. ولاحظت اللجنة التقدم المحرز على مستوى الموافقات، إلا أنها لاحظت أيضاً ببعض القلق أنه ما زال هناك مبلغ قدره 45.5 مليون دولار أمريكي لم ينفق من اعتمادات الفترة 2006–2007 نتيجة التأخر في الموافقات المتعلقة بهذه الاعتمادات. ولذلك فقد أصرت اللجنة على ضرورة تحسين تسليم المشروعات المعتمدة، وجرى إبلاغها بالتدابير المتخذة للنهوض برصد تنفيذ المشروعات، وكذلك بنتائجها والآثار المترتبة عنها.

53- ولاحظت اللجنة أهمية التنسيق بين المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والمكاتب القطرية والفرق المتعددة التخصصات في تحديد مشروعات برنامج التعاون التقني التي يمكن أن تُستخدم بعد ذلك في تعبئة الموارد من الجهات المانحة، مما يؤدي إلى خلق أثر محفز. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة أن مرفق برنامج التعاون التقني يضطلع بدور متنامٍ، إذ إنه حظي بنسبة تقرب من 20 في المائة من اعتمادات الفترة 2006–2007، بما في ذلك على مستوى المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية أيضا.

54- ولاحظت اللجنة أن مشروعات مبادرة مواجهة الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية/برنامج التعاون التقني تسهم في ضمان التزام الحكومات، ومن المنتظر أن تضطلع بدور مهم في تعبئة قدر أكبر من المساهمات من الجهات المانحة. ولكن توضيحاً للتوصية الواردة في تقرير دورة لجنة المالية الثانية والعشرين بعد المائة بشأن استخدام موارد برنامج التعاون التقني لتوفير المدخلات الزراعية ضمن مبادرة مواجهة الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية، أشارت اللجنة إلى أن من الواجب إيلاء الاهتمام اللائق أيضاً بالاستجابة إلى الطلبات الأخرى ذات الأولوية للحصول على مساعدات برنامج التعاون التقني، بما في ذلك المساعدات اللازمة لاتخاذ تدابير طويلة الأجل للحد من تأثيرات الارتفاع الحاد في أسعار

الأغذية. وفي هذا السياق، تلقت اللجنة تأكيدات بأن كل الطلبات الواردة حتى هذا التاريخ لتنفيذ مشروعات قصيرة الأجل للإمداد بالمدخلات قد تمت تلبيتها، وأن كل الطلبات الأخرى الواردة في تلك الأثناء بقيت تحظى بالمعاملة المعتادة.

55- وطلبت اللجنة تزويدها بتقرير مرحلي محدث عن تنفيذ برنامج التعاون التقني في دورتها المقبلة في مايو/أيار 2009.

مسائل الموارد البشرية

التقرير المرحلي عن تنفيذ استراتيجية إدارة الموارد البشرية وإطار السياسات ذات الصلة

56- أعربت اللجنة عن تقديرها لاستراتيجية إدارة الموارد البشرية وإطار السياسات ذات الصلة التي أعدّتها الأمانة استجابة إلى طلب تقدمت به اللجنة في دورتها الأخيرة.

57- وأيدت اللجنة الأهداف الاستراتيجية المعروضة في الإطار وأقرت بالطابع الشمولي لتلك الأهداف. وأكدت اللجنة أن على الأمانة إعداد خطة واضحة المعالم مرفقة مع أطر زمنية ومؤشرات قابلة للقياس لتنفيذ الإجراءات التي نصّت عليها الاستراتيجية. وفي هذا الصدد أُبلغت اللجنة أنه سيتم إعداد خطة تتضمن قدراً أكبر من التفاصيل وستعرض ضمن الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011. وفي هذا السياق، دعت اللجنة الأمانة أيضاً إلى تحديد المجالات ضمن إطار الموارد البشرية التي يمكن فيها القيام بأنشطة مشتركة مع وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من مدينة روما مقراً لها.

58- وطلبت اللجنة تزويدها بتقرير مرحلي عام 2009 عن تنفيذ الاستراتيجية، وأكدت مجدداً أن إدارة الموارد البشرية يجب أن تشكل، في المستقبل، مجالاً من المجالات التي ستنخرط فيها بشكل أكبر.

التوظيف في الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في منظمة الأغذية والزراعة

59- أخذت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة FC 123/15.

مستويات التوظيف والوفورات الحالية والمتوقعة في التكاليف في مركز الخدمات المشتركة في بودابست

60- قُدّم عرض أمام اللجنة يغطي محتوى التقرير الذي يتضمن معلومات أساسية عن إنشاء مركز الخدمات المشتركة في بودابست، والإنجازات والخطط للفترة 2008–2009، ومستويات التوظيف الحالية والمتوقعة، وبعض القضايا الشائكة التي تواجه التنفيذ. وأُعلمت اللجنة بتعذر تقييم التنفيذ إلى حين مضي عام واحد على العمليات الكاملة، نظراً إلى اعتماد نهج تدريجي. كما أُعطي شرح مفصل عن أحدث حساب لوفورات فترة السنتين، والذي ما زال يتسق مع الرقم البالغ 8 ملايين دولار أمريكي المحدد في برنامج العمل والميزانية للفترة 2008–2009.

61- وقد أحاطت اللجنة علماً بالمعلومات المقدمة. وأدلى اثنان من أعضاء اللجنة كانا قد زارا مكتب بودابست في سبتمبر/أيلول، بملاحظات طيبة على التقرير وعلى حصيلة زيارتهما.

62- وأوصت اللجنة أيضاً بالنظر في اعتماد أسلوب الخدمات الخارجية لمزيد من المهام، وأيدت التمويل الأولي للاستعراض المفصل، ومواصلة التماس أوجه التآزر بين الوكالات التي تتخذ من مدينة روما مقراً لها، ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى حيثما كان ذلك مناسبا، في مجال تأدية الخدمات المشتركة.

63- وطلبت اللجنة مواصلة رفع التقارير المرحلية إلى دوراتها المقبلة.

استعانة منظمة الأغذية والزراعة بالمتعاقدين والمتقاعدين

64- رحبت اللجنة بالوثيقة المعروضة عن استخدام الموارد البشرية من غير الموظفين والمتقاعدين. ولاحظت بتقدير أن الأمانة تعتزم وضع نسخة معدلة من إطار السياسات بشأن استخدام المتقاعدين تمتثل لتوصيات التقييم الخارجي المستقل، وتغطي مسائل مثل الفترة الدنيا لانقطاع خدمة الموظف السابق قبل إعادة توظيفه، وإرساء معايير تنظم التعاقد مع المتقاعدين. وطلبت اللجنة إطلاعها في دورتها المقبلة على سياسة معدّلة وخطة التنفيذ.

المسائل التنظيمية

استعراض مشروع تقرير لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل للمنظمة، ونظر لجنة المالية في تنفيذ خطة العمل الفورية، مع التركيز على طرق تكاليفها وأساليب تمويلها

65- درست لجنة المالية الوثيقة المتعلقة بتكاليف خطة العمل الفورية وأساليب تمويلها، على نحو ما طلبت لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل. ولاحظت أن هذه الوثيقة تشكل تحديثاً للوثيقة المعنونة *"جدول مبدئي بالتكاليف والوفورات"* التي قُدمت إلى الاجتماع المشترك لمجموعات العمل الأولى والثانية والثالثة الذي عُقد في 3 سبتمبر/أيلول 2008، وأنها تشتمل أيضاً على عنصر جديد هو التقديرات المبدئية للتكاليف والوفورات الذي أعدته شركة Ernst & Young في منجز المرحلة الأولى من الاستعراض المفصل.

66- وفي حين طلبت اللجنة إيضاحات حول عدد من العناصر المتصلة بالتكاليف والوفورات الواردة في الوثيقة، أقرّت بأنّ التكاليف ما تزال مجرد تقديرات أولية في هذه المرحلة، ولا سيما فيما يتعلق بالمبادرات الخاصة بالاستعراض المفصل. وخلُصت إلى أنّ الأرقام توفر مؤشراً مقبولاً عن حجم التكاليف والوفورات الإجمالية التي ستتأتى من تنفيذ خطة العمل الفورية والمبادرات الخاصة بالاستعراض المفصل.

67- ولاحظت اللجنة في هذا الصدد أن تنفيذ خطة العمل الفورية بشكل كامل في عام 2009 يتطلب موارد إجمالية قدرها 18.2 مليون دولار أمريكي (13.1 مليون دولار أمريكي كتكاليف استثمار لمرة واحدة و5.1 مليون دولار أمريكي كتكاليف متكررة) وأنه من المتوقع أن يستلزم تنفيذ المبادرات الخاصة بالاستعراض المفصل مبلغاً إضافياً قدره 7.5 مليون دولار أمريكي (4.5 مليون دولار أمريكي كتكاليف استثمار لمرة واحدة و3.0 ملايين دولار أمريكي كتكاليف متكررة). وبالنظر إلى أنه تم بالفعل تحديد مصادر تمويل بقيمة 3.9 مليون دولار أمريكي، فإن مجموع المتطلبات التمويلية الأولية والمؤقتة من خارج الميزانية لعام 2009 سيبلغ نحو 21.8 مليون دولار أمريكي (14.7 مليون دولار أمريكي كتكاليف استثمار لمرة واحدة و7.1 مليون دولار أمريكي كتكاليف متكررة).

68- واستذكرت اللجنة أن الاستثمارات والتكاليف المتكررة للفترة 2010–2011 ستخضع لمزيد من الاستعراض في سياق إعداد برنامج العمل والميزانية المتكامل للفترة 2010–2011 الذي سيغطي الاشتراكات المقررة والمساهمات الطوعية على حد سواء.

69- وأكدت اللجنة أن خطة العمل الفورية وتكاليفها تشكل مخططاً أولياً للإصلاح. وفي حين أن الحاجة ستدعو إلى بذل مزيد من الجهود لتحديد المراحل وترتيب الأولويات والاحتياجات التمويلية على مدى الأشهر المقبلة، فإن اللجنة ترى ضرورة اغتنام الزخم الإيجابي الذي ولّدته عملية الإصلاح حتى هذا التاريخ وإطلاق نداء قوي إلى الأعضاء،

قبل المؤتمر العام لسنة 2008، لتمويل المبادرات المهمة المدرجة في خطة العمل الفورية. وأوصت اللجنة بإنشاء حساب أمانة يخصص للأموال الطوعية وذلك بغية إرساء آلية مناسبة لجمع هذا النوع من التمويل.

70- وإذ رأت اللجنة أن التمويل الطوعي يتسم بأهمية حاسمة لإطلاق خطة العمل الفورية وتنفيذها في أقرب فرصة ممكنة بعد الموافقة عليها، إلا أنها أكدت أهمية النظر في جميع السبل المتاحة لتحديد مصادر التمويل. وعلى سبيل المثال، باستطاعة لجنة المالية، في إطار دورها بالإشراف على الإدارة المالية، أن تسهم في تحديد الأموال المحتملة من البرنامج العادي لتمويل خطة العمل الفورية، مع الحرص في الوقت ذاته على تنفيذ برنامج العمل للفترة 2008–2009 بأكمله حسب الخطة الموضوعة. ويمكن أن تتاح هذه الأموال، مثلاً، عبر الوفورات الطارئة أو عبر تحرير موارد البرنامج العادي نتيجة تقديم مساهمات من خارج الميزانية لدعم البرامج الفنية.

71- وأخيراً، أبرزت اللجنة أهمية إنشاء آلية متابعة واضحة لرصد الجوانب المالية لتنفيذ خطة العمل الفورية. ووافقت لجنة المالية على أن تقترح على لجنة المؤتمر أن توكل إلى لجنة المالية مسؤولية استعراض استخدام حساب أمانة خطة العمل الفورية. وفي هذا الصدد، رأت اللجنة أنه قد يكون من المستحسن عقد دورة خاصة لها في يناير/كانون الثاني 2009 بالنظر إلى أهمية إطلاق خطة العمل الفورية في أسرع وقت ممكن.

طرق عمل لجنة المالية

72- أعربت اللجنة عن ارتياحها لتحسّن شكل وثائق الدورة وتوقيت صدورها وهنّأت أمانة المنظمة على هذا الإنجاز. وطلبت أن تشتمل كل وثيقة من وثائق اللجنة في المستقبل على ما يلي: موجز تنفيذي؛ اسم المؤلف وعناوينه المفصّلة؛ وإشارة واضحة إلى مسؤولية اللجنة فيما يتعلق بالبند ذات الصلة من جدول الأعمال.

73- ورحبت اللجنة بالعروض التمهيدية السمعية– البصرية التي قدمتها الأمانة لعدد من البنود خلال مجريات الدورة الثالثة والعشرين بعد المائة، وحثت الأمانة على مواصلة طريقة العرض هذه في الدورات المقبلة.

74- وناقشت اللجنة أيضاً إمكانية عقد اجتماعات إلكترونية ومناقشات في الفترات الفاصلة بين الدورات واتفقت على درس هذا الموضوع في دورات لاحقة.

المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

معلومات محدثة عن خطة البرنامج للإدارة (2008-2009)

75- أعربت اللجنة عن ترحيبها بالطابع التفصيلي والشفاف للوثيقة، ولاحظت عملية المشاورات الواسعة التي جرت مع المجلس التنفيذي للبرنامج.

76- ولاحظت اللجنة أن 85 وظيفة من أصل الوظائف الفنية الإضافية المزمعة لميزانية دعم البرامج والإدارة والبالغ عددها 87 وظيفة مخصصة لمهام في المقر الرئيسي، بما في ذلك نسبة ضخمة للتنظيم والإدارة. ورأى بعض الأعضاء أن من الواجب أن يكون هناك توازن في توليد القدرات الإضافية بين المقر الرئيسي والمهام الميدانية. وأشار عدة أعضاء إلى الحاجة إلى تدابير محددة لإدارة المخاطر وخطة احترازية لضمان استخدام الطاقة العارمة الموفرة في الاستجابة المرنة لحالات الطوارئ ذات الأولوية بطريقة مستدامة تناظر بين الزيادات في عدد الموظفين والمستوى الفعلي للأنشطة خلال عام 2009. وأكد هؤلاء الحاجة إلى استخدام موارد دعم البرامج والإدارة بشكل مبتكر يتيح خفض تكاليف الدعم المباشر في ظل أوضاع تتسم بقلة الموارد.

77- وأوضحت الأمانة أن طبيعة ميزانية دعم البرامج والإدارة تتمثل في تمويل الدعم في المقر الرئيسي وأن العديد من القدرات الميدانية ستموَّل من الجزء التشغيلي الرئيسي لبرنامج العمل. وفيما يتعلق بتوزيع الوظائف، أوضحت الأمانة أن العديد من الوظائف مخصصة لدعم المكاتب القطرية في الأنواع الجديدة من الأنشطة الناشئة عن أزمة الأغذية والمدرجة في الخطة الاستراتيجية.

78- وتساءل بعض أعضاء اللجنة عن أنشطة الهدف الاستراتيجي 3 وأكدوا أهمية التعاون بين المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبرنامج، وكذلك التعاون مع البنك الدولي بشأن الأنشطة المتعلقة بالاستجابة طويلة الأجل لارتفاع أسعار الأغذية.

79- وأيدت اللجنة المقترحات التكميلية لميزانية دعم البرامج والإدارة الواردة في الوثيقة.

تقرير المراجع الخارجي بشأن الإدارة القائمة على النتائج
واستجابة الأمانة لتقرير المراجع الخارجي بشأن الإدارة القائمة على النتائج

80- قدم المراجع الخارجي التقرير ولاحظ أنه يشكل متابعة للتقرير الصادر عام 2006 عن الإدارة القائمة على النتائج في البرنامج. وردَّ المراجع الخارجي والأمانة على الأسئلة التي وجهتها اللجنة عن تقرير المراجع الخارجي واستجابة الأمانة وأكدا التزام إدارة البرنامج بالإدارة القائمة على النتائج مع إدراكها للتحديات الماثلة في هذا الشأن.

81- ولاحظت اللجنة أن نظام الإدارة القائمة على النتائج لم يكتمل بعد، وأن الحاجة ما تزال تدعو إلى مزيد من الجهود الضخمة. وأوصت اللجنة بالنظر في أمر إجراء تقييم لكل جوانب وانعكاسات الإدارة القائمة على النتائج، وأكدت مجددا أهمية تنفيذ التوصيات ضمن المواعيد المحددة من الأمانة.

معلومات محدثة بشأن مشروع WINGS II

82- أحاطت اللجنة علما بالمعلومات المحدثة الواردة في التقرير ولاحظت المخاطر التي أبرزتها الأمانة فيما يتعلق بنشر النظام في يناير/كانون الثاني.

83- ورحبت اللجنة ببيان الأمانة الذي أشار إلى أن المواعيد المحددة للتنفيذ عسيرة المنال، ولكن هذا التنفيذ يسير عموما وفقا للجدول الزمني المحدد، وأن هناك خططا احترازية جاهزة يمكن اللجوء إليها عند الحاجة.

استراتيجية مراجعة الحسابات – برنامج عمل المراجع الخارجي لفترة السنتين 2008- 2009

84- أشار المراجع الخارجي إلى أن الوثيقة الهادفة للعلم والاحاطة ماتزال قيد الإعداد وأنه يأمل في إنجازها في وقت يتيح رفعها إلى المجلس التنفيذي في دورة أكتوبر/تشرين الأول.

85- وأعربت اللجنة عن قلقها من عدم توافر الوثيقة الخاصة بهذا البند لتستعرضها اللجنة، ومن أن هذه الوثيقة سترفع إلى المجلس التنفيذي دون مشورتها.

تعيين وإعادة تعيين المراجع الخارجي

86- أوضحت الأمانة أن مكتب المجلس التنفيذي لم يصدر هذه الوثيقة وأنها لن ترفع إلى دورة أكتوبر/تشرين الأول.

87- وأعربت اللجنة عن قلقها من أن هذه الوثيقة قد تم سحبها مجدداً دون تقديم توضيح كامل.

مسائل أخرى

موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة والعشرين بعد المائة للجنة المالية

88- أحيطت اللجنة علماً بأنه تقرر، مبدئياً، عقد الدورة الرابعة والعشرين بعد المائة في روما في الفترة من 11 إلى 15 مايو/ أيار 2009. وسوف تُحدد المواعيد النهائية للدورة بالتشاور مع الرئيس.

ما يستجد من أعمال

89- في سياق استعراض المنظمة للعديد من مبادرات التغيير لمرّة واحدة والتي أشارت إليها عملية التقييم الخارجي المستقل ضمن خطة العمل الفورية والاستعراض المفصل، أُبلغت اللجنة أن الأمانة تعيد النظر في افتراضاتها التخطيطية بشأن المشروعات الرئيسية كافة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام والفرص التي يتيحها هذا المشروع لإرساء أوجه تآزر مع المبادرات المخطط لها الأخرى بشأن نظم تكنولوجيا المعلومات. وكانت اللجنة قد أُخطرت في دورتها المنعقدة في مايو/أيار 2008 أنه من المتوقع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام على مرحلتين، بحيث يتم الامتثال الأولي لهذه المعايير في عام 2010 وينفذ الامتثال الكامل لها في نهاية عام 2011. وأُبلغت اللجنة أنه البحث جارٍ حالياً في تحديد موعد مستهدف لاحق للامتثال لتلك المعايير بسبب ضغط المبادرات المتنافسة على العديد من الموظفين الأساسيين الذين يجدر بهم المساهمة في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام عامي 2009 و2010 على حد سواء. وأحاطت اللجنة علماً بالخطوات التي اتخذتها الأمانة وأكدت مجدداً على أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام بشكل ناجح وسريع.